

بيان صحفي

الحوثيون يتلاعبون برفع أسعار المشتقات النفطية بدلاً من خفضها ولا رادع لهم

أفاق الناس يوم الخميس ٢٠٢٢/٢/١٠ م على رفع شركة النفط سعر البنزين من ٨٥٠٠ ريال إلى ٩٩٠٠ ريال للدرجة "٢٠ لتر" بالرغم من أن فترة احتجاز السفينة لم تتجاوز ٢٠ يوماً مقارنة بسابقاتها التي تجاوزت شهوراً والتي يُبنى عليها غرامات تضاف فوق سعر المشتقات النفطية، وكلها تكبيد لأهل اليمن الذين يعانون الولايات بقصف يقض مضاجعهم من سفهاء التحالف، وإنهاكهم باستغلال حاجاتهم الأساسية ورفع أسعارها دون أي رحمة ليكون الناس اليوم في اليمن مصباً لأحقاد الأعداء من الداخل والخارج بلا أدنى رحمة أو شفقة.

فقد صرح المتحدث الرسمي لشركة النفط اليمنية بصنعاء في موقعها الرسمي بأنه: "...تم ربط السفينة الإسعافية "سي ادور" المحملة بكمية ٢٩,٤٨٠ طناً من مادة البنزين في ميناء الحديدية يوم الأحد ٢٠٢٢/٢/٦ م بعد أن تكبدت غرامات تأخير بسبب القرصنة عليها من تحالف العدوان، وتجري حالياً عملية الفحص والقياس للكمية المحملة على متن السفينة المذكورة، تمهيداً لبدء عملية الضخ".

لقد نظم الحوثيون شراء الناس للبنزين من محطات السوق السوداء بـ ١١٢٠٠ ريال، وعند ملاحظتهم تهافت الناس على الوقود بهذا السعر أسأل الطمع الذي لم ينته لعابهم لتكون التسعيرة الجديدة متوسط سواد سوادهم بلا رقيب أو حسيب إلا حاجة الناس الماسة واستغلالها الاستغلال البشع. كما لا ننسى تذكيركم بأن من جعلوا ستار ثورتهم هو إسقاط جرعة من سبقوهم من ٣٥٠٠ إلى ٤٠٠٠ ريال لدرجة البنزين، هم من يرفع سعرها اليوم إلى ٩٩٠٠ ريال. ولا تنفع تبريرات رفع سعر المحروقات منكم ولا من السابقين، فكلما تستجيبان لتوجيهات البنك الدولي.

إن واقع النفط من حيث تعلقه بأحكام الملكية، هو أنه ملكية عامة، لأنه ينطبق عليه أنه بمنزلة النار "الطاقة" والماء العذبة الذي لا ينقطع وهو من المعادن الكثيرة غير محدودة المقدار التي لا يجوز إعطاء امتياز استخراجها لأفراد أو شركات، وأن تقوم الدولة باستخراجها وتنقيتها وصهرها وبيعها نيابة عن الرعية، ووضع ثمنها في بيت مال المسلمين، ولكل فرد من أفراد الرعية حق الانتفاع من أعيان هذه الملكية العامة ومن وارداتها ومنها النفط. فالنفط من النار أي الطاقة، والذي ذكره رسول الله ﷺ في قوله: «النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثَةِ أُمُومٍ: الْمَاءِ وَالْكَأْلِ وَالنَّارِ»، وهو لجميع الرعايا، غنيهم وفقيرهم وليس للغرب وحفنة من حكام المسلمين، وأن الدولة هي التي تشرف على هذه الملكية: تنقيتها واستخراجها، وبيعاً، وتوزيعاً لعائذاته على رعاياها، ومن باب (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب) يصبح العمل لإقامة الخلافة واجباً لأنها وحدها هي مناط تطبيقه. كما أن التجزئة الحالية للأمة الإسلامية هي من صنع الغرب الكافر ليستفيد هو وحفنة من الحكام من النفط. والأُنكى أن دويلات الضرار بالذات في الخليج وإيران لا تكتفي بنهبه وإعطائه لأعداء الأمة، بل تستخدم عائذاته للتأمر على المسلمين، ويُحرم المسلمين حقهم منه، ولن يسمح بغير ذلك، ولن يعيد الأمر إلى نصابه إلا دولة الخلافة على منهاج النبوة.

إنها لأنظمة بشعة تستغل الحرب والسلام ولن تبقى أدنى جهد في إنهاك المسلمين ليظل خنوعهم لغير سلطان الله، وما عزة المسلمين إلا بالانقاف حول شرع ربهم وإقامة دولتهم دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة ليكون لهم حاكم يخشى الله ويخافه أعداء الله، فالإسلام قد أوجد نظاماً اقتصادياً مثالياً يوازن بين حاجة الفرد وحاجة الدولة وحاجة الجماعة؛ بحيث يضمن إشباع حاجات كل فرد بعينه ويمكّن الدولة من القيام بواجباتها ويحقق للجماعة الأمن والاستقرار في كافة المجالات، ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية اليمن

تلفون: ٧٣٥٤١٧٠٦٨

بريد إلكتروني: khelafah53@gmail.com

موقع حزب التحرير

www.hizb-ut-tahrir.org

موقع المكتب الإعلامي المركزي

www.hizb-ut-tahrir.info